

نظام جباية الزكاة

١٣٧٠ هـ

مرسوم ملكي (*) (**) (***)

رقم ١٧/٢/٢٨/٢٨٣٤ في ١٣٧٠/٦/٢٩

بسم الله تعالى

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل ملك المملكة العربية السعودية بناء
على المرسوم رقم ١٧/٢/٢٨/٢٨٣١ وتاريخ ٢١ المحرم ١٣٧٠ المتضمن احداث ضريبة
الدخل وتنفيذا لأحكام الشريعة الاسلامية

وبناء على ما عرضه علينا وزير ماليتنا

نأمر بما يلي

المادة الاولى - تعتبر احكام المرسوم رقم ١٧/٢/٢٨/٢٨٣١ وتاريخ ٢١
المحرم ١٣٧٠ خاصة بالأفراد والشركات الذين لا يحملون الرعوية السعودية.

المادة الثانية - تستوفى من الافراد والشركات الذين يحملون الرعوية السعودية
الزكاة الشرعية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية السمحاء

المادة الثالثة - تعتبر احكام هذا المرسوم نافذة اعتبارا من تاريخ تطبيق احكام
المرسوم رقم ١٧/٢/٢٨/٢٨٣١ وتاريخ ٢١ المحرم ١٣٧٠
المادة الرابعة - يبلغ هذا المرسوم لمن يلزم لتنفيذ احكامه.

التوقيع الملكي

(*) المصدر : كتاب (قوانين وتعليمات الزكاة الشرعية وضريبة الدخل) - وزارة المالية والاقتصاد الوطني

(مصلحة الزكاة والدخل) - مطابع الحكومة - مكة المكرمة - (١٣٧١هـ) .

(**) صدرت عدة تعديلات على هذا المرسوم كان آخرها المرسوم الملكي رقم (٤٠/م) وتاريخ ١٤٠٥/٧/٢هـ .
أنظر ما صدر بشأن النظام .

ما صدر بشأن النظام

مرسوم ملكي كريم

رقم ١٧/٢/٢٨/١٧٩٩ في ٨ رمضان ١٣٧٠.

نحن عبد العزيز عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد الاعتماد على الله وبعد الاطلاع على ما رسمناه برقم ١٧/٢/٢٨/٣٣٢١ تاريخ ٢١ محرم سنة ٧٠ باحداث ضريبة دخل وبعد الاطلاع على ما رسمناه برقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٣٤ تاريخ ٢٩ جاد الثاني سنة ١٣٧٠ تعديلا للرسوم السابق لكي يستوفي من الرعايا السعوديين الزكاة الشرعية فقط وتقتصر ضريبة الدخل على غير السعوديين وبالنظر لان الزكاة الشرعية أكثر من ضريبة الدخل وبالنظر لما رايناه من رغبة رعايانا في ان يتولوا بانفسهم توزيع قسم من زكاة اموالهم وعروض تجارتهم على ضعفاء ذوي قربا او مساكين ممن فرض الله الزكاة لهم من اجل ذلك كله نأمر بما هو اتي .

المادة الاولى - ان الزكاة الشرعية المفروضة على النقود وعروض التجارة ربع العشر اثنان ونصف في المائة فعلى بيت المال ان يستوفي من رعايانا ثمن العشر اى واحد وربع في المائة ويترك ثمن العشر الباقي لرعايانا ينفقونها بانفسهم على المستحقين الذين فرض الله الزكاة لهم وحسابهم على الله .

المادة الثانية - زكاة الأنعام وثمار الارض تستوفي من قبل الجهات المختصة كما كانت تستوفي في السابق .

المادة الثالثة - على من يعينه هذا الامر تنفيذه والله ولي التوفيق .

مرسوم ملكي رقم
رقم ١٧/٤/٢٨/٥١٢ تاريخ ١١/٢/١٤٣٦هـ
بتسديد نظام الزكاة

بسم الله تعالى :

نحن سعود بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية :

بعد الاطلاع على نظام ضريبة الدخل الصادر باسمي ملكي رقم ١٧/٢/٢٨/٢٢٢١١ تاريخ ٢١ محرم
١٢٧٠هـ والتمسك بالبرغم الملكي الصادر برقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٥٥ في ٣٠ رمضان / ١٢٧٠هـ والمرسوم
الملك الصادر برقم ١٧/٢/٢٨/٥٢٦ في ٤/٣/١٣٢٦هـ وعلى نظام الزكاة الصادر بالمرسوم الملكي
رقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٢٤ في ١٦ جمادى الثانية عام ١٣٧٠هـ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر برقم ٢١ في
١٣٢٦/٢/٢٧هـ

أمرنا بما آت

١- تستوفي الزكاة فاعلة وفقاً لاسكان الهيئة الاسمية الدرا من فئة رعايا السعوديين على
الموا ، كما تستوفي من الترتيبات السعودية التي يمرر فاعلة الترتيبات والمساعدات فيها من
السعوديين كما تستوفي ايضاً من المبرم السعوديين في الترتيبات المرفقة من سعوديين
وغير سعوديين .

٢- ينشر هذا المرسوم ضمن به ابتداء من قوة المرسوم عام ١٣٢١هـ . صدر مجلس الوزراء
بناءً على اقتراح وزير المالية القرار الذي لزمه لتنفيذه ، ،

التوقيع الملكي الكريم

سعود

الرقم
التاريخ
((قرار رقم - ٢٨ / ٢٨ / ١٤٣٧ هـ))
التوا

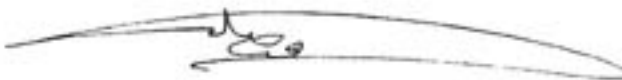
اطلع مجلس الوزراء على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١ / ٢٥٣١ وتاريخ ١٨ / ١١ / ١٤٣٥ - المشتعلة على خطاب معالي وزير المالية رقم ١٠٢٥٢ / ١ / ١٠٢٥٢ وتاريخ ١١ / ١١ / ١٤٣٥، الذي يقترح فيه التعديل المراد ادخاله على نظام الضريبة رقم ١٧ / ٢ / ١٤٢٨ / ٢٨ / ١٤٣١ في ١١ / ١ / ١٤٣٧ هـ وعلى نظام الزكاة رقم ١٧ / ٢ / ١٤٢٨ / ٢٨ / ١٤٣١ في ١٩ / ٦ / ١٤٣٧ هـ. ولدى امعان النظر في المذكرة التفسيرية لمشروع تعديل النظامين المذكورين ودرس الموضوع في جلسة عامة، وبناءً على ما تتطلبه الحالة المالية من زيادة إيرادات الدولة، فقد رُؤي - أن من المصلحة استيفاء الزكاة الشرعية من عموم أفراد الشعب وأن تنظم ضريبة الدخل بصفة تتشع مع تطور الحياة الاقتصادية في البلاد وتتابع النظم الضريبية في العالم .

وعلى مقتضى ما ذكره المجلس ما يأتي :-

أولاً : الموافقة على مشروع المرسوم الملكي المراد اصداره لتعديل بعض أحكام نظام ضريبة الدخل والمرافق صورته - لهذا .

ثانياً : الموافقة على مشروع المرسوم الملكي المراد اصداره لتعديل نظام الزكاة والمرافق صورته لهذا . وأن المجلس إنما يهدف بإجراءاته هذه إلى المثل العليا في النهوض بالبلاد والأخذ بها إلى المستوى اللائق بها .

ولما ذكره -


رئيس مجلس الوزراء

الرقم - ٢٨ -

التاريخ - ١٣٨٣ / ١ / ٥ هـ

بسم الله تعالى

بأسم جلالة الملك

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

نائب جلالة ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على الامر الملكي رقم ٤٢ وتاريخ ١٣٨١ / ١٠ / ١ هـ

وبعد الاطلاع على المادتين ١١ و ٢٠ من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي

رقم ٣٨ وتاريخ ١٣٧٧ / ١٠ / ٢٦ هـ .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم ٨٦٣٤ وتاريخ ١٣٧٠ / ٦ / ١٩ هـ ورقم ٨٧٩٩ / ٢٨ / ١٢ هـ

وتاريخ ١٣٧٧ / ٩ / ٨ ورقم ١٢ / ٢٧ / ٥ في ١٤ / ٣ / ١٣٧٦ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٤٥ وتاريخ ١٣٨٢ / ١٢ / ٢٩ هـ .

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بما هو آت:

اولاً - تجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والافراد ممن يخضعون للزكاة .

ثانياً - تورد جميع المبالغ المستحقة الى صندوق مؤسسة الضمان الاجتماعي .

ثالثاً - على رئيس مجلس الوزراء وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ مرسومنا هذا

وجعل

"قرار - رقم ١٤٤٠ وتاريخ ١٤٤٠/١٢/١٣"

ان مجلس الوزراء ،

وبعد الاطلاع على المعاملة المتعلقة باستيفاء الزكاة كاملة من الشركات المساهمة ،
وبعد الاطلاع على قرار اللجنة المكونة من مستشاري المجلس بالاشتراك مع مندوب وزارة التجارة والصناعة
ومندوب وزارة المالية والاقتصاد الوطني رقم ٢١٥ وتاريخ ١٤٨١/٤/٢٨ وقرار اللجنة المكونة من
مستشاري المجلس ومدير عام مصلحة الزكاة والدخل رقم ١٠ وتاريخ ١٤٨٢/١/٦ المتضمنين رأيهم بشأن
شركات الاموال وبالاخذ بالشركات المساهمة لا ينطبق عليها المرسوم الملكي رقم ١٧/٢/١٣٨٢/١٧
وتاريخ ١٣٧٠/٩/١ القاضي بالسماح للمواطنين السعوديين بتوزيع نصف زكواتهم على السعوديين
من اقاربهم وغيرهم من الفقراء .

وبعد الاطلاع على خطاب وزارة التجارة والصناعة رقم ٢٥٥٠/س وتاريخ ١٣٨٢/١/٤ المتضمن
ملاحظاتهما على قرارات اللجنتين المشار اليهما .
ونظرا لان الزكاة تعود الآن لصندوق مؤسسة الضمان الاجتماعي وتصرف على العجزة والأرامل واليتامى
وساعدة المحتاجين .

وبناءً على توصية لجنة الانظمة رقم ١٢٨ وتاريخ ١٣٨٢/١/١٧

"يقرر "

- ١- تسود الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة وغيرها والافراد ،
 - ٢- تتناهم مشروع مرسوم ملكي بذلك وصورته مرافقة لهذا .
- ولما ذكره حرره .

وصلى

رئيس مجلس الوزراء

الرقم - / ٢٦
التاريخ : ١٠ / ١٣٩٦ هـ

بموجب اللـه تعالى

نحن خالد بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بمعد الاطلاع على المادتين التاسعة عشرة ، والعشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٣٨) وتاريخ ٢٢ شوال عام ١٣٧٧ هـ .

ومعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٦١) وتاريخ ١٠ / ١٣٨٣ هـ القاضي باستيفاء الزكاة

كاملة من جميع الشركات والافراد الخاضعين لذلك .

ومعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٥٣ وتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٣٩٦ هـ

رسنا بما هو مذكور في

١- تجبى نصف الزكاة الشرعية الواجبة في النقد وعروض التجارة من الخاضعين للزكاة وعليهم اخراج النصف الاخر بمعرفتهم لمستحقه ما عدا الشركات المساهمة فتجبى الزكاة كاملة . ويسرى ذلك اعتباراً من السنة التالية المنتهية في آخر سنة ١٣٩٥ هـ جريه أو سنة ١٩٧٥ ميلاديه حسب الاحوال .

٢) تورد جميع المبالغ المحصلة ليتم صرفها من قبل جهات الاختصاص على مستحقهم .

٣) على وزير المالية والاقتصاد الوطني اصدار القرارات اللازمة لتنفيذ مرسومنا هذا .

قرار رقم ١٦٥٢ وتاريخ ١٣/١٠/١٤١٦ هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الشايب المرفوع من معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني برقم ١٧١/١٤١٦ هـ في ١٥/٢/١٤١٦
المتضمن الاشارة الى خطاب العقام السامي الكريم رقم ٣١١٧٨ في ٣/١١/١٤١٥ هـ المتضمن الامر بان يقتصر
على استيفاء نصف الزكاة الشرعية الواجبة على التجار وان يترك النصف الاخر لهم لتوزيعه على المستحقين من
قبلهم . وقد ابدى معاليه بأنه لدر الشروع في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ الامر ، تبين وجود مرسوم ملكي
برقم ٦١ الصادر بتاريخ ٥/١/١٤١٣ هـ ينص في مادته الاولى على مايلي :-
(تجبي الزكاة كاملة من جميع الشركات المساهمة ونحوها والافراد من يخضعون للزكاة) .
رغم ان المرسوم من الوجهة القانونية تبين ان الاقتصار على جباية نصف الزكاة يستلزم صدور مرسوم يعدل
بموجبه النص المشار اليه وذلك ، وفقا للمادتين (١٩ ، ٢٠) من نظام مجلس الوزراء .

ينـ

الموافق على مايلي :-

- ١- تجبي نصف الزكاة الشرعية الواجبة في النقد وبورس التجارة من الخاضعين للزكاة وعليهم اخراج النصف الاخر
بمعرفة مستحقيها ما عدا الشركات المساهمة فتجبي الزكاة كاملة ، وبسرى ذلك اعتبارا من السنة المالية
المتتالية في اخر سنة ١٤١٥ هـ او سنة ١٤١٦ م حسب الاحوال .
 - ٢- تهود جميع المبالغ المحملة ليتم صرفها من قبل جهات الاختصاص على مستحقيها .
 - ٣- نال مشروع مرسوم ملكي بهذا ، سهرته مرافقه لهذا .
- ما ذكر حـ . . .

النايب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

عبدالله

الرقم - م / ٤٠

التاريخ - ١٤٠٥/٢/٢ هـ.

بمؤن الله تعالى

نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة العشرين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم

(٢٨) وتاريخ ١٣٧٧/١٠/٢٢ هـ.

بعد الاطلاع على نظام فريضة الزكاة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٨٦٣٤/٢٨/٢/١٢ وتاريخ

١٣٧٠/٦/٢٩ هـ. وتعديلاته .

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (م / ٧٦) وتاريخ ١٣٩٦/١٠/٣٠ هـ.

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٣) وتاريخ ١٤٠٥/٦/٢٤ هـ.

رسمنا بما هو آت

اولا - تجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها وألا افراد ممن يخضعون للزكاة .

ثانيا - على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ مرسومنا هذا .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
المشروعات

قرار رقم ١٠٢ وتاريخ ١٤٠٥/٦/هـ.

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم

وتاريخ / / ١٤٠٥ هـ.

وبعد الاطلاع على نظام فريضة الزكاة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٣٤ وتاريخ

١٣٧٠/٦/٢٩ هـ. وتعديلاته .

وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم ٧٦/م وتاريخ ١٣٩٦/١٠/٣٠ هـ. المبني على قرار مجلس الوزراء

رقم ١٦٥٣ وتاريخ ١٣٩٦/١٠/١٣ هـ.

بقرار مايلي :

- ١ - تجبى الزكاة كاملة من جميع الشركات والمؤسسات وغيرها والافراد من يخضعون للزكاة .
- ٢ - نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرفقة بهذا .

حسب الامر

رئيس مجلس الوزراء